ISSN 3135-4564 تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/index مجلة علمية محكمة نصف سنوية

الدولة والسلطة في ليبيا مقاربة في علم السياسة لجدلية التفكك الداخلي والاختراق الخارجي من 2011 إلى 2026

د. عبدالناصر أحمد حسين عمر*
العلوم السياسية ـ العلاقات الدولية
البريد الإلكتروني: naserahmedomar1971@gmail.com
https://orcid.org/0009-0002-1644-4960
تاريخ الارسال 2026/5/22م تاريخ القبول 2026/7/30م

State and Authority in Libya: A Political Science Approach to the Dialectic of Internal Fragmentation and External Penetration from 2011 to 2026

Abdel Nasser Ahmed Hussein Oma

Abstract

This study examines the problematic of the erosion of the sovereignty of the Libyan state and the fissure of its legitimate authority after 2011, highlighting the dialectical and feedback relationship between manifestations of institutional and security fragmentation internally and the catalysts of external penetration and international intervention regionally and globally. The paper departs from the inquiry of how the crisis of central authority transformed into an objective condition opening the field for external actors to reengineer the balance of power within the country. The research adopted the descriptive-analytical method and the case-study method within the fragile and failed state approach in political science, with reference to the structural-functional approach. The study concluded that there is a vicious circle of feedback; the deeper the internal fragmentation, the wider the margin of external penetration, and the more divergent the interests of intervening powers, the more difficult it becomes to form a unified central authority. The paper recommended the unification of the military and security institution, the construction of an inclusive

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2026. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

constitutional track, and the elaboration of a neutral diplomatic strategy to break the dialectic of fragmentation and penetration.
Keywords:State and Authority, Authority Erosion, Internal Fragmentation, External Penetration, Dialectic of Interaction.

الملخـــــــــــص:

تتناول هذه الدراسة إشكالية بنية الدولة والسلطة في ليبيا وتداعي شرعيتها بعد عام 2011، مسلّطةً الضوء على العلاقة الجدلية والتغذية المرتدة بين مظاهر التفكك المؤسسي والأمني داخلياً ومحفزات الاختراق والتدخل الدولي إقليمياً وعالمياً. تنطلق الورقة من تساؤل مفاده كيف تحولت تداعي بنية السلطة المركزية إلى شرط موضوعي لافتتاح المجال أمام الفواعل الخارجية لإعادة هندسة موازين القوى داخل البلاد. اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة ضمن اقتراب الدولة الهشة والفاشلة في علم السياسة، مع الاستئناس بالاقتراب البنيوي الوظيفي. توصلت الدراسة إلى وجود حلقة مفرغة من التغذية المرتدة؛ فكلما تعمق التفكك الداخلي اتسع هامش الاختراق الخارجي، وكلما تشعبت مصالح القوى المتدخلة تعذر تشكّل سلطة مركزية موحدة. أوصت الورقة بضرورة توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية وبناء مسار دستوري جامع وتفصيل استراتيجية دبلوماسية محايدة لكسر جدلية التفكك والاختراق.

الكلمات المفتاحية: الدولة والسلطة، تآكل السلطة، التفكك الداخلي، الاختراق الخارجي، جدلية التفاعل.

المقدمة المنهجية:

1. المقدمة:

حين تعجز الأنظمة السياسية الانتقالية عن فرض احتكارها الشرعي لأدوات القوة، يتآكل ركيزتان متلازمتان في آن: السيادة الوطنية، والشرعية السياسية.

وهذا ما وقع في ليبيا بعد 2011. لم يكن السقوط مجرد تبديل نظام؛ بل كان انهياراً عمودياً لجهاز الدولة السيادي، فانفرط عقد المؤسسة العسكرية، وتشظت الإدارة المدنية، وتلا ذلك توزع السلاح والسيادة بين فواعل محلية متعددة الولاءات. في هذا الفراغ تحديداً يندسّ الاختراق الإقليمي والدولي بكل ثقله؛ فمن يملك السلاح، يملك القرار، ومن يملك القرار، يفرض شروطه على الحليف والخصم في آن.

هذه المعادلة البسيطة في صياغتها، المعقدة في تداعياتها، تشكّل العصب الذي تنتظم حوله هذه الدراسة.

ارتبطت دراسات الدولة في الفكر السياسي العربي، في غالب الأحيان، بمدخل مؤسساتي يحتسب مظاهر السلطة بالبرلمان والحكومة والدستور، ويُغفل البعد البنيوي للتفكك الذي ينخر جهاز الدولة من الداخل قبل أن يطفو على السطح. هذا الاختزال، رغم وجاهته الإجرائية، يقصر عن إدراك أن الدولة في الأنظمة الانتقالية ليست بنية قانونية فحسب، بل عقد سياسي وأمني معاً، يتداعى لحظة انهيار رافعته الأمنية، فينفرط عقده قبل أن يُلغى دستوره. يكفي أن نُلقي نظرة فاحصة على مسار السلطة في ليبيا بين 2011 و2026 لندرك أن كل انقسام مؤسساتي كان يقابله اختراق خارجي، وكأن انهيار السلطة المركزية هو ذاته شرط افتتاح المجال للفواعل الدولية والإقليمية.

في السياق ذاته، صارت المسألة الليبية ملفاً متشعباً يصعب حصره في إطارها الإقليمي المباشر. تتقاطع فيه أجندة القوى الكبرى والصاعدة؛ من موسكو إلى أنقرة مروراً بباريس وروما وواشنطن، ويتحول الشارع الواحد إلى مسرح للحروب بالوكالة وتصفية الحسابات الجيوسياسية. هذا التداخل يفرض على الباحث سؤالاً جوهرياً: هل يمكن قراءة إشكالية بنية الدولة في ليبيا بمعزل عن جدلية الداخل والخارج؟ يصعب تصور ذلك. فالسلطة، في هذه الحالة، ليست متغيراً داخلياً محضاً يخضع لاختيارات النخبة، بل بنية هجينة تصوغها الفواعل الخارجية بقدر ما تصوغها القوى المحلية، ويقدم التدخل الدولي نفسه بوصفه ضرورة لحماية الاستقرار وضمان المصالح(1).

2. مشكلة الدراسة:

تتبلور مشكلة الدراسة في تساؤل جوهري يحاول أن يفكك العلاقة الجدلية بين انهيار السلطة الشرعية وتدويل ملف الدولة؛ مفاده: كيف تفاعلت بنية الدولة والسلطة في ليبيا لتنتج جدلية مستمرة بين التفكك الهيكلي الداخلي والاختراق الجيوسياسي الخارجي خلال الفترة من عام 2011 إلى عام 2026؟ هذا السؤال، رغم وضوح صياغته، يخفي خلفه شبكة معقدة من العلاقات بين الفاعل المحلي والخارجي، وبين المؤسسة الرسمية والكيان الموازي، وبين الشرعية القانونية والشرعية الميدانية.

والمشكلة، بعبارة أدق، ليست في وجود الانقسام بحدّ ذاته، بل في تحوّله إلى بنية دائمة تُعيد إنتاج ذاتها عبر آليات التغذية المرتدة؛ فحين تنفصم مؤسسات الدولة السيادية - كالجيش والمصرف المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط - إلى شطرين يتنازعان الاعتراف الدولي، يتحول الفراغ السيادي إلى ساحة صراع مفتوحة. هنا تُطرح إشكالية فرعية: هل الاختراق الخارجي للدولة الليبية نتاج لتفكك السلطة الداخلية، أم

أن تفكك السلطة نفسه نتاج لتدخل خارجي يسعى لإعادة هندسة موازين القوى؟ السؤالان متلازمان، والإجابة عن أحدهما تستدعي بالضرورة مقاربة الآخر.

تســــــــاؤلات الدراسة:

تنطلق الدراسة من تساؤل رئيسي تتفرع عنه تساؤلات فرعية ثلاثة، تتوزع على المستويات التحليلية الثلاثة: الداخلي والإقليمي والدولي.

أما التساؤل الأول فيتعلق بطبيعة تحولات بنية الدولة والسلطة والشرعية السياسية في ليبيا بعد عام 2011؛ أي كيف تجسّدت مظاهر التفكك في المؤسسة العسكرية والأمنية وفي البنية التشريعية والقضائية، وما السمات البنيوية التي ميّزت هذه الأزمة عن أزمات بناء الدولة في سياقات انتقالية مماثلة.

أما التساؤل الثاني فيسأل عن الكيفية التي أسهم بها التفكك المؤسساتي والأمني الداخلي في تسهيل وشرعنة الاختراق الخارجي؛ أي ما الآليات التي حوّلت الفراغ السيادي إلى ذريعة بيد الفواعل الدولية للتدخل، وكيف وُظّفت خطابات حماية الإمدادات ومكافحة الإرهاب لتغليف المصالح الجيوسياسية.

أما التساؤل الثالث فيتجه نحو ملامح العلاقة الجدلية بين الاختراق الخارجي واستمرار تفكك السلطة والدولة في ليبيا من عام 2011 حتى عام 2026، خاصة في ضوء تشعّب مصالح القوى المتدخلة وتعذر التوصل إلى صيغة تفاهمية وطنية موحدة.

. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى كشف طبيعة التداخل العضوي والتغذية المرتدة بين انهيار المؤسسات الوطنية في ليبيا وبين تزايد نفوذ وتدخلات الفواعل الخارجية، مع رسم نموذج تحليلي يفسر تعثر بناء سلطة مركزية موحدة. الهدف ليس وصفياً بحتاً، بل تحليلي يتجاوز السطح إلى البنى العميقة التي تنتج السلوك السياسي-العسكري وتعيد إنتاج الأزمة.

وتسعى الورقة، إلى جانب ذلك، إلى تقديم إطار نظري يربط بين أدبيات تفكك الدولة وأدبيات الاختراق الخارجي في علم السياسة، وهو ربط نادر في الدراسات العربية التي تميل إلى الفصل بين المجالين. بل إننا نستطيع القول إن جل ما كتب عن إشكالية بنية الدولة في ليبيا اكتفى بالبعد الداخلي، فيما انصرف ما كتب عن التدخل الدولي إلى البعد العسكري والسياسي، دون ربط عضوي بين تفكك السلطة وآليات التغذية المرتدة.

. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من رصدها لأبعاد الصراع الليبي بوصفه أزمة مركبة في بنية الدولة والشرعية من منظور علم السياسة، متجاوزةً التفسيرات الأحادية التي تفصل بين العوامل الداخلية والخارجية. فالمسألة الليبية، في جوهرها، تجاوزت حدودها الجغرافية لتغدو ملفاً دولياً يتقاطع فيه مسار السلطة مع مصائر التحالفات الإقليمية في حوض المتوسط، ومع إعادة توزيع الأدوار بين القوى الكبرى في النظام الدولي الانتقالي الراهن.

وتكتسب الدراسة أهميتها العلمية من محاولة تجاوز ثنائية الداخل والخارج التي طغت على الأدبيات السابقة، إذ تنطلق من فرضية أن الفاعلين المحليين والخارجيين يشكلان حلقة واحدة لا تنفصم؛ فالقوى الدولية لا تتدخل في فراغ، بل تستثمر في الشروخ الموجودة، والمحليون لا يستقوون بأنفسهم، بل يستعينون بالخارجي لفرض شروطهم. هذه الرؤية التفاعلية، إن صح التعبير، قد تفتح زاوية جديدة لقراءة أزمات الدولة المماثلة في الدول الانتقالية الأخرى.

. فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضيتين رئيسيتين تشكلان العمود الفقري للتحليل.

الفرضية الأولى مفادها أن هناك علاقة تبادلية طردية وتغذية مرتدة بين وتيرة التفكك المؤسساتي والأمني الداخلي في ليبيا وعمق مستويات الاختراق الخارجي؛ كلما اتسع الشرخ الداخلي، اتسع هامش المناورة الخارجي، وكلما تشعّب الاختراق، تعمّق التفكك الداخلي. هذه الفرضية، رغم منطقيتها الظاهرة، تحتاج إلى تمحيص تجريبي يقارن فترات الانقسام بفترات التقارب النسبي لقياس التذبذب في وتيرة التدخل الخارجي(2).

أما الفرضية الثانية فتذهب إلى أن تباين مصالح القوى الخارجية المخترِقة للساحة الليبية يعمّق الانقسامات المحلية ويمنع تشكّل سلطة مركزية موحدة، مما يُعيد إنتاج أزمة الدولة. الفاعل الخارجي هنا ليس متفرجاً محايداً، بل طرفاً فاعلاً في إطالة أمد الصراع، يصوغ اصطفافات جديدة، يُقرب من تباعد، ويُباعد من تقارب. وقد تبدو هذه الفرضية طموحة، إلا أن وقائع السنوات الأخيرة - من تنافس الأطراف الإقليمية على النفوذ في الشرق والغرب الليبيين، إلى تشابك المصالح الإيطالية-الفرنسية-التركية-الروسية-الأمريكية - تقدم مؤشرات أولية على صحتها.

. المنهج والاقتراب النظري

تعتمد الدراسة منهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي التحليلي باعتبارهما الأنسب لتحليل ظاهرة محددة الزمان والمكان، مع تبني نظرية الدولة الهشة والفاشلة والاقتراب البنيوي الوظيفي لتفسير سلوك الفواعل السياسية. يتيح هذا الإطار التحليلي رصد العلاقة الجدلية بين بنية السلطة ومؤسسات الدولة والفواعل الخارجية، دون إغفال دور الفواعل غير الدولية من ميليشيات وفصائل سياسية مسلحة وشبكات مصالح عابرة للحدود.

والمنهج، تجدر الإشارة إلى ذلك، لا يخلو من تحفظ؛ فدراسة الحالة، رغم ثرائها الوصفي، قد تقصر عن التعميم، والاقتراب البنيوي الوظيفي قد يميل أحياناً إلى الحتمية الجبرية على حساب المتغيرات الفاعلية والثقافية. لذلك تحاول الورقة تجاوز هذه التحفظات بالمزج بين التحليل البنيوي والقراءة التاريخية للوقائع، مستندة إلى وثائق رسمية وتقارير منظمات دولية ومقابلات صحفية مع فاعلين ليبيين، مع توثيق دقيق للمصادر وفق نظام التوثيق الرقمي المتسلسل المعتمد لدى المجلة.

. الدراسات السابقة

تتوزع الدراسات السابقة التي تناولت الأزمة الليبية على ثلاثة مسارات رئيسية. المسار الأول يركّز على البعد السياسي الداخلي للانقسام، كما في دراسة لزهر عبد العزيز وصولي خالد(3) التي حللت تحديات بناء الدولة الليبية بعد حراك 2011، ودراسة رشيد علوش(4) حول إشكالية النخبة والمجتمع في ليبيا. هذه الدراسات، رغم أهميتها في فهم الديناميكيات الداخلية، تكاد تغفل البعد الجيوسياسي للاختراق الخارجي وتتعامل معه كخلفية لا كمحرك.

أما المسار الثاني فيتجه نحو التدخل الدولي والإقليمي، ومنه دراسة أحمد الزروق الرشيد(5) حول إشكالية التدخل الدولي وتداعيات تضارب المصالح، ودراسة كشان رضا(6) حول التدخل الأجنبي وتأثيره على الأمن القومي العربي، ودراسة الجمل عصام(7) حول دور القوى الإقليمية والدولية الفاعلة. تكشف هذه الأعمال عن الخريطة الدولية للأزمة، لكنها، في غالبها، لا تربط التحليل بشكل عضوي بآليات التغذية المرتدة بين الداخل والخارج.

ويأتي المسار الثالث ليعالج البعد المؤسساتي والاقتصادي للدولة الليبية، نذكر منه دراسة حسن محمد عليه حمزة(8) حول الأزمة السياسية وانعكاسها على إيرادات النفط، ودراسة وائل محمد جبريل(9) عن إدارة الأزمات في الشركات النفطية الليبية.

تقدم هذه الدراسات معطيات قيّمة عن تآكل المؤسسات السيادية، غير أنها تبقى، في معظمها، ضمن الإطار الاقتصادي ولا تنتقل إلى التحليل السياسي الشامل.

تتميز الدراسة الحالية عن سابقاتها بمحاولتها دمج الأبعاد الثلاثة - الداخلي والخارجي والمؤسساتي - في إطار تحليلي واحد يضع جدلية التفكك والاختراق في القلب، لا في الهامش، باعتبارها المتغير المحوري الذي تنتظم حوله بقية المتغيرات. كما أنها تتجاوز القراءة الوصفية إلى التحليلية، حاولت ربط الوقائع الميدانية بنظرية الدولة الهشة، وهو ما يفتح زاوية جديدة لفهم الأزمة وتقديم توصيات قابلة للتطبيق، فضلاً عن تحديث الإطار الزمني حتى عام 2026 بما يتيح استيعاب التطورات الأخيرة.

الجانب النظري

المبحث الأول ـ الإطار المفاهيمي والنظري لأزمة الدولة وجدلية التفكك والاختراق في علم السياسة

المطلب الأول: إشكالية بنية الدولة وتآكل السلطة والشرعية في الفكر السياسي المعاصر

تشير أدبيات علم السياسة المعاصر إلى أن مفهوم «أزمة الدولة» لا يُختزل في عجز ميزانية أو فشل حكومة، بل يُمثل اختلالاً بنيوياً في علاقة الدولة بمجتمعها؛ حيث تتآكل قدرة الجهاز الحكومي على فرض احتكاره الشرعي للعنف، وعلى تحصيل الموارد، وع على تقديم الخدمات الأساسية، فيتداعى بذلك عقد الشرعية الذي يقوم عليه الكيان السياسي برمّته. الدولة، بهذا المعنى، ليست مبانٍ ودساتير فحسب؛ بل علاقة عضوية حية بين الحاكم والمحكوم، تتجدد شرعيتها لحظة بلحظة عبر الأداء اليومي. وحين تنكسر هذه العلاقة، تتسرب السلطة من اليد الرسمية إلى شبكات موازية، محلية وإقليمية، تسعى للاستئثار بالقرار والمورد(10).

ارتبط هذا المفهوم، تاريخياً، بأعمال صامويل هنتنغتون حول التحديث السياسي، وبأطروحات ماكس فيبر حول أنماط الشرعية؛ حيث ميّز فيبر بين الشرعية التقليدية والكاريزمية والقانونية-العقلانية، ورأى أن انتقال المجتمعات إلى النمط الأخير هو شرط التحديث. غير أن الحالة الليبية، شأنها شأن حالات عربية أخرى، تقدم نموذجاً معكوساً؛ إذ انتقلت من شرعية كاريزمية-تقليدية مركّبة في عهد القذافي، إلى فراغ شرعي ممتد بعد 2011، عجزت فيه النخب الجديدة عن تأسيس شرعية

قانونية-عقلانية مستقرة. هذا القصور ليس عارضاً، بل بنيوياً، ويتصل بطبيعة الانتقال ذاته الذي جرى دون توافق وطني مسبق على قواعد اللعبة.

والملاحظة الدقيقة هنا، أن أزمة الدولة لا تتجلى في مظاهر العنف وحسب؛ فهي تتسلل إلى الإدارة والقضاء والمؤسسة الاقتصادية، فيتحول القانون نفسه إلى أداة طيعة بيد الفاعل الأقوى ميدانياً، وتفقد المؤسسة السيادية رمزيتها بوصفها مرجعاً موحداً. بعبارة أدق، تتآكل الدولة من الداخل قبل أن تنهار واجهتها الخارجية، فيصبح انقسام المؤسسات عرضاً لمرض أعمق يسري في علاقة المجتمع بالسلطة. هذا التمييز بين الأزمة الظاهرة والأزمة البنيوية يفرض نفسه على أي مقاربة علم سياسة جدية للحالة الليبية(11).

تترتب على هذا التآكل نتيجة محورية؛ فالشرعية، حين تتصدع، لا تختفي بل تتوزع. تتوزع بين مراكز قوى متعددة، محلية وإقليمية، يتنازعن الاعتراف والولاء. وكأن الدولة، وهي تفقد مركزيتها، تطلق سراح سلطتها إلى شبكة فاعلين متشعبة، يصبح كل منهم مالكاً جزئياً للشرعية، وكل منهم يبحث عن داعم خارجي يمنحه الغطاء. هذا التوزع، لا الحضور، هو ما يميز هشاشة البنية السيادية في سياقات التفكك، وهو ما يجعل الاختراق الخارجي ممكناً، بل ومطلوباً من الفاعلين المحليين أنفسهم.

المطلب الثاني ـ مقاربات علم السياسة في تفسير التفكك الداخلي وعوامل ضعف تماسك الدولة الهشة:

تتعدد المقاربات النظرية في علم السياسة لتفسير ظاهرة التفكك الداخلي، ويأتي في مقدمتها مقارب «الدولة الهشة» و«الدولة الفاشلة» التي طوّرها باحثون أمريكيون وأوروبيون في مطلع الألفية، انطلاقاً من مؤشرات السياسة والاقتصاد والأمن. تعرف هذه المقاربة الدولة الهشة بكونها تلك التي تعجز عن أداء وظائفها الأساسية؛ من تأمين الحدود، وتقديم الخدمات، واحتكار العنف الشرعي. غير أن هذه المقاربة، رغم شيوعها، تعرضت لانتقادات منهجية لا يمكن إغفالها؛ إذ يرى منتقدوها أنها تحمل حكماً قيمياً ضمنياً، وتبني تصنيفها وفق معايير الدولة القومية الغربية، مما يغفل خصوصية السياقات الانتقالية وغير الغربية(12).

وعلى صعيد آخر، تقدم المقاربة البنيوية الوظيفية، المستلهمة من أعمال تالكوت بارسونز وغابريل ألموند، إطاراً تفسيرياً مكمّلاً؛ إذ تتعامل مع الدولة بوصفها منظومة من المؤسسات تؤدي وظائف متبادلة، وحين تختل وظيفة منها ـــ كالوظيفة الأمنية أو

الاقتصادية — ينعكس الاختلال على المنظومة برمتها. هذا الإطار يتيح تفسير كيف أن انهيار الجيش الليبي بعد 2011 لم يكن حدثاً عسكرياً معزولاً، بل شرارة أطلقت سلسلة من الانهيارات المتتالية في وظائف الدولة: الأمن، ثم القضاء، ثم الإدارة، ثم الخدمات العامة. كل وظيفة كانت ترتهن بسابقتها، في مشهد يشبه حركة الدومينو.

والمقاربة الواقعية الجديدة، لـ«كينيث والتس»، تضيف بُعداً دولياً مهماً؛ إذ تتيح تفسير كيف أن الفوضى الداخلية في دولة هشة تصبح متغيراً في موازين القوى الإقليمية، فيتحول انهيار السلطة المركزية إلى فرصة للفواعل الخارجية لإعادة تموضعها. الدولة، في هذا الإطار، ليست وحدة مستقلة، بل حلقة في سلسلة نظام إقليمي ودولي، وحين تنهار حلقة، يتحرك النظام برمته لإعادة التوازن، عبر التدخل المباشر أو غير المباشر. هذا التفسير يفسّر، جزئياً، التدافع الإقليمي-الدولي على ليبيا بعد 2011.

غير أن المقاربات الثلاث مجتمعة، رغم ثرائها، تبقى قاصرة عن الإمساك وحدها بتعقيد الحالة الليبية؛ إذ تغفل البُعد التاريخي-الثقافي للعلاقة بين القبيلة والدولة، وبين الريع والشرعية. لذلك تقتضي المقاربة العلمية الرصينة المزج بين الأطر النظرية المستوردة والقراءة التاريخية للسياق المحلي، وهو ما تحاول هذه الدراسة فعله؛ استدعاء المفاهيم دون استلاب كامل لها، ونقدها دون رفضها، وإخضاعها لامتحان الواقع الليبي المعقد(13).

المطلب الثالث: الاختراق الخارجي والتبعية السياسية في ظل عجز وتآكل السيادة الوطنية

يُفهم الاختراق الخارجي، في أدبيات علم السياسة، بوصفه تدخلاً مباشراً أو غير مباشر من قوة دولية أو إقليمية في شؤون دولة أخرى، يستهدف توجيه قرارها السياسي أو الاستئثار بمواردها أو تأمين نفوذ جيوستراتيجي. هذا الاختراق، رغم تنوع أشكاله — عسكري، اقتصادي، دبلوماسي، استخباراتي — يفترض شرطاً مسبقاً: وجود فراغ سيادي أو وهن في السلطة المركزية يستثمره الفاعل الخارجي. ومن ثم، فإن الاختراق ليس فعلاً أحادي الجانب يقع على دولة متماسكة، بل هو تفاعل بين إرادة خارجية وهشاشة داخلية، تتغذى كل منهما على الأخرى(14).

ارتبط هذا المفهوم، تاريخياً، بأطروحات التبعية والمركز-الأطراف التي طوّرها اقتصاديون سياسيون في أمريكا اللاتينية في السبعينيات، ثم تطورت لاحقاً لتشمل الأبعاد السياسية والأمنية. غير أن تطبيق هذه الأطروحات على الحالة العربية،

وليبيا تحديداً، يستدعي تحفظاً منهجياً؛ فالتبعية في السياق العربي لا تأخذ دائماً شكل الاستغلال الاقتصادي الصريح، بل تتدثر أحياناً بخطابات الشراكة والتعاون ومكافحة الإرهاب وحماية الإمدادات، فيتحول الاختراق إلى ظاهرة ملتبسة، يصعب فضّ اشتباكها بالمصالح المشروعة.

تتأكد هذه الديناميكية في الحالة الليبية بما لا يدع مجالاً للشك؛ فبعد 2011، تركزت في ليبيا قوات دولية وإقليمية متعددة الجنسيات، وانتشرت شركات أمنية خاصة تابعة لدول كبرى، وأقيمت قواعد عسكرية غير معلنة، وتدفقت الأسلحة عبر الحدود الجنوبية والشرقية والغربية. هذا التعدد لم يكن صدفة، بل كان نتاج فراغ سيادي استثمرته كل قوة بحسب أولوياتها؛ إيطاليا لتأمين إمدادات الطاقة وضبط الهجرة، وفرنسا للحفاظ على نفوذها الفرنكفوني، وتركيا لتأمين عمق استراتيجي في المتوسط، وروسيا للوصول إلى موانئ متوسطية، والولايات المتحدة لمكافحة التنظيمات المتطرفة ولمنع تمدد منافسيها.

والمفارقة اللافتة، أن الاختراق الخارجي يقدّم نفسه بوصفه علاجاً لتداعي بنية السلطة، بينما هو في العمق يغذي هذا التداعي ويُديمها؛ إذ يصبح كل طرف داخلي مرتهناً براعٍ خارجي يوفّر له الغطاء العسكري أو المالي أو السياسي، فتنغلق دائرة التبعية وتتحول إلى بنية دائمة. هذا الإغلاق هو ما يصعب، بل يكاد يستحيل، معه نشوء سلطة مركزية موحدة، لأن أي تسوية داخلية تعني بالضرورة إعادة توزيع النفوذ بين الفواعل الخارجية، وهو ما ترفضه بعض هذه الفواعل إن لم يخدم مصالحها(15).

المبحث الثاني

ملامح ومظاهر التفكك الداخلي وتصدع سلطة الدولة في ليبيا بعد 2011

المطلب الأول: تصدع الاحتكار الشرعي لأدوات القوة وانتشار الفواعل المسلحة غير الرسمية عابرة للحدود

يجمع علماء السياسة على أن احتكار العنف الشرعي هو الركيزة الجوهرية التي تقوم عليها الدولة الحديثة، كما أرسى ذلك «ماكس فيبر» في تعريفه الكلاسيكي؛ فحين يفقد الجهاز الحكومي قدرته على الانفراد بأدوات القوة، يتداعى صرح الدولة برمّته، وتظهر على السطح فواعل مسلحة موازية تتنازع معه السيادة على الإقليم والمواطن. هذا ما وقع في ليبيا بعد 2011، إذ توزعت أسلحة الجيش النظامي ومخازنه بين مئات الكتائب والتنظيمات المحلية، بعضها انتمى لاحقاً إلى تحالفات سياسية، وبعضها الآخر تحول إلى شبكات منظمة للجريمة والتهريب عابرة للحدود(16).

تجسّد هذا التصدع، ميدانياً، في تشكّل كيانات مسلحة متعددة الولاءات؛ فبعضها ولاءه جهوي-قبلي، وبعضها الآخر إيديولوجي-ديني، وبعضها الثالث مرتبط بدول خارجية عبر تمويل وتسليح مباشرين. لم تعد السلطة العسكرية مركزية، بل أصبحت مبعثرة بين طرابلس وبنغازي وسرت والهلال النفطي والجنوب، وكل منطقة تحكمها خريطة قوى خاصة، تتحالف وتتصارع بحسب موازين اللحظة. هذا التبعثر لم يكن مجرد تشظٍّ عابر، بل تحول إلى بنية دائمة أعادت إنتاج ذاتها عبر أكثر من عقد من الزمن.

تترتب على هذا التصدع نتيجة استراتيجية بالغة الخطورة؛ فغياب احتكار العنف الشرعي يعني، عملياً، غياب السيادة على الإقليم، وغياب القدرة على فرض القرار السيادي، ومن ثم غياب الدولة بمعناها الفيبري. تصبح الساحة الليبية مفتوحة، جنوباً نحو الساحل الإفريقي حيث تنشط شبكات تهريب السلاح والبشر والمخدرات، وشمالاً نحو المتوسط حيث تتقاطع أجندة القوى البحرية الكبرى، وشرقاً وغرباً حيث تتداخل الحدود مع دول الجوار الإقليمي. هذا الانفتاح الأمني هو ذاته الذي شرعن تدخل القوى الخارجية بحجة حماية الاستقرار ومكافحة الإرهاب.

والمشكلة، بعبارة أدق، لا تكمن في وجود الفواعل المسلحة بحد ذاتها، بل في تحولها إلى بنية سياسية موازية تشارك في توزيع السلطة والمورد، بل وتطالب بالاعتراف الرسمي بوصفها شريكاً في القرار الوطني. هذا التحول يفرغ مفهوم

«الجيش الوطني» من مضمونه، ويحوّل المؤسسة العسكرية إلى مظلة شكلية تضم تحتها قوى متصارعة، يصعب توحيدها دون تسوية سياسية شاملة تكسر منطق الارتهان المتبادل بين المحلي والإقليمي(17).

والملاحظة اللافتة في هذا السياق، أن انتشار الفواعل المسلحة عابرة للحدود لم يقتصر على البعد الداخلي، بل امتد ليشكل شبكة إقليمية متشابكة تربط الجغرافيا الليبية بتمدد تنظيمات متطرفة في الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى. هذا الامتداد مكّن التنظيمات من تشكيل ممرات لوجستية لتهريب السلاح والبشر والمخدرات، وحوّل الجنوب الليبي إلى منطقة رمادية يصعب على أي سلطة مركزية اختراقها أو فرض نفوذها عليها. هذه الشبكات العابرة للحدود تمثل، في حد ذاتها، تحدياً إضافياً لإعادة بناء الدولة، إذ لا يمكن مواجهتها بأدوات عسكرية محلية وحدها، بل تستدعي تعاوناً إقليمياً-دولياً قد يفتح بدوره أبواباً جديدة للاختراق الخارجي بحجة مكافحة الإرهاب، فيُعاد إنتاج المعضلة من زاوية أخرى.

المطلب الثاني ـ الانقسام المؤسساتي والتشريعي وصراع الشرعيات السياسية المتوازية:

لم يقتصر تفكك الدولة الليبية على البعد الأمني، بل امتد ليشمل البنية المؤسساتية والتشريعية برمّتها، فأصبحت ليبيا، منذ 2014، تعيش تحت سقف حكومتين متوازيتين، وبرلمانين متنافسين، ومصرفين مركزيين، ومؤسستين وطنيتين للنفط، يتنازع كل منهما الاعتراف الدولي والشرعية الدستورية. هذا الانقسام لم يكن مجرد عرض للتفكك، بل تحول إلى بنية دائمة أعادت إنتاج ذاتها عبر آليات مالية وقانونية معقدة(18).

تتجلى هذه الديناميكية في صراع الشرعيات المتوازية؛ فحكومة الوفاق في طرابلس استمدت شرعيتها من الاعتراف الدولي ومن قرار مجلس النواب الصادر في 2015 بموجب اتفاق الصخيرات، بينما استمدت حكومة شرق ليبيا شرعيتها من تمسكها بقرارات برلمان طبرق المنتخب في 2014. كل طرف يمتلك، إذن، سنداً قانونياً يبرر وجوده، وكل طرف يرفض شرعية الآخر، في مشهد يصعب فيه الحسم القانوني بحكم غياب مرجعية دستورية عليا مستقرة ومتفق عليها.

والمشكلة، بعبارة أدق، لا تتوقف عند تعدد المراكز السياسية، بل تتعداها إلى توزع المؤسسات السيادية؛ فالمصرف المركزي انقسم إلى فرعين، أحدهما في طرابلس والآخر في البيضاء، وتوزعت حسابات العوائد النفطية بينهما بحسب

موازين القوى العسكرية. كذلك المؤسسة الوطنية للنفط، التي طالما اتُّسمت بالنزاهة المهنية، تعرضت لمحاولات اختراق موازية، وحوصرت بين شرعيتين تتنازعان عليها. هذا الانقسام يحوّل المؤسسات من أدوات سيادية إلى ساحات صراع، ويجعل أي قرار وطني موحد مستحيلاً ما لم يكن ثمرة تسوية شاملة بين الأطراف المتصارعة.

تترتب على هذا التفكك المؤسساتي نتيجة مؤسفة؛ فالمجتمع الدولي، أمام هذا التشظّي، يجد نفسه مضطراً للاختيار بين طرفين، فيتحول الانقسام الداخلي إلى مساومة دولية. كل طرف يلجأ إلى داعمين خارجيين لتعزيز موقفه في الصراع على الشرعية المؤسساتية، فيتحول الصراع الداخلي إلى ساحة تصفية حسابات إقليمية ودولية. وهذا ما يجعل الانقسام المؤسساتي ليس مجرد عرض، بل محركاً جوهرياً لإعادة إنتاج التفكك الهيكلي للدولة الليبية وتأبيدها(19).

المطلب الثالث ـ تآكل الهوية الوطنية الجامعة وتنامي الانقسامات الجهوية والقبلية وتأثيرها على تماسك هيكل الدولة:

تتجاوز تفكك بنية الدولة في ليبيا البنيتين الأمنية والمؤسساتية لتطال البنية الرمزية-الثقافية، حيث تتآكل الهوية الوطنية الجامعة لصالح انتماءات فرعية متعددة؛ جهوية، وقبلية، ومذهبية، ومناطقية. هذا التآكل ليس وليد 2011 وحده، بل يعود إلى تراكمات تاريخية سبقت السقوط، لكنه تسرّع بشكل لافت بعد انهيار السلطة المركزية، حين تحولت الانتماءات الفرعية إلى مصدر للحماية والتموين في غياب الدولة الحامية(20).

تاريخياً، عمدت الدولة الليبية الحديثة، منذ تأسيسها في 1951، إلى صياغة هوية وطنية فوق الانتماءات القبلية والجهوية، مستندة إلى رمزية الملكية أولاً، ثم إلى أيديولوجيا النظام الجماهيري لاحقاً. غير أن هذه الصياغة، رغم نجاحها الظاهري، بقيت هشّة، إذ لم تُبنَ على مؤسسات مدنية قوية، بل على شخصنة السلطة وتمركزها. وحين انهارت السلطة المركزية في 2011، تهاوت معها هذه الهوية المركّبة، وعادت الانتماءات الفرعية لتملأ الفراغ.

تتأكد هذه الديناميكية في التقسيم الجهوي الذي صار يميز المشهد الليبي؛ فالشرق (برقة) بات يُنظر إليه بوصفه معقلاً سياسياً-عسكرياً، والغرب (طرابلس) بات يمثل المركز الرسمي المعتَرف دولياً، والجنوب (فزان) غدا منطقة هامشية تتنازعها القوى المتصارعة وتُترك لشبكات التهريب والجريمة المنظمة. هذا التقسيم

الثلاثي، رغم عدم تبلوره في انفصال سياسي معلن، صار بنية فعلية تحكم حركة التحالفات والاصطفافات. كذلك تنامت الانقسامات القبلية، وتحولت القبيلة، التي ظلت لعقود بنية اجتماعية هامشية، إلى فاعل سياسي-عسكري رئيسي.

والمشكلة، بعبارة أدق، أن تآكل الهوية الوطنية الجامعة لا يقتصر على البعد الرمزي، بل ينعكس مباشرة على تماسك هيكل الدولة وقدرتها على إعادة بناء ذاتها؛ فحين يغيب الانتماء الوطني المشترك، يصعب بناء جيش وطني موحد، ويصعب إقامة برلمان يمثل الجميع، ويصعب تمرير دستور يقبله الكل. كل بنية سياسية جديدة تصطدم بجدار الانتماءات الفرعية، فيُعاد إنتاج الانقسام تحت يافطة جديدة، وتبقى الدولة عاجزة عن تجاوز شرخها الداخلي. هذا الجمود الهوياتي هو، في تقديرنا، أحد أهم العوائق غير المرئية أمام أي تسوية سياسية مستدامة(21).

المبحث الثالث:

ديناميكيات الاختراق الخارجي وإعادة إنتاج التفكك الهيكلي للدولة والسلطة في ليبيا من 2011 إلى 2026

المطلب الأول ـ الاستقطاب الدولي والإقليمي وتعدد الفواعل الخارجية المتدخلة في الأزمة الليبية:

يتميز المشهد الليبي، منذ 2011، بكثافة غير مسبوقة للفواعل الخارجية المتدخلة، تتوزع بين قوى دولية كبرى (الولايات المتحدة، روسيا، الاتحاد الأوروبي)، وقوى إقليمية صاعدة (تركيا)، وقوى إقليمية تقليدية (مصر، الإمارات، السعودية، قطر، إيران بشكل غير مباشر)، فضلاً عن منظمات دولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، جامعة الدول العربية). هذا التعدد، الذي يبدو في ظاهره تعبيراً عن اهتمام دولي بليبيا، هو في العمق استقطاب حاد ينعكس مباشرة على مسار الأزمة الداخلية(22).

تتباين دوافع التدخل بين هذه القوى؛ فبعضها يبحث عن مصالح اقتصادية (النفط، إعادة الإعمار، العقود)، وبعضها الآخر عن أهداف أمنية (مكافحة الإرهاب، ضبط الهجرة)، وبعضها الثالث عن نفوذ جيوستراتيجي (الوصول إلى المتوسط، موازنة منافسين إقليميين). هذا التباين في الدوافع يجعل التدخل الخارجي ليس فعلاً موحداً، بل مسرحاً لتصفية حسابات بين القوى المتدخلة نفسها، يصعب فيه التمييز بين ما يُقدم بوصفه دعماً للعملية السياسية وما يُقدم بوصفه ذراعاً لمشروع جيوسياسي أوسع.

تتجلى هذه الديناميكية في اصطفافات إقليمية متقاطعة؛ فمصر والإمارات والسعودية، في فترات معينة، اتخذت موقفاً مؤيداً للجانب الشرقي بقيادة المشير خليفة حفتر، لمكافحة الإخوان المسلمين والإرهاب، بينما اتخذت تركيا وقطر موقفاً مؤيداً لحكومة الوفاق في طرابلس، بحجة الدعم الشرعي والدفاع عن الديمقراطية. في الموازاة، تباينت المواقف الأوروبية؛ فإيطاليا مالت إلى دعم الوفاق، وفرنسا مالت إلى دعم الشرق، فيما حافظت ألمانيا وبريطانيا على موقف وسطي نسبي. هذا التشظّي الأوروبي-الأوروبي يعمّق الأزمة، إذ يصبح كل طرف ليبي مدعوماً من حليف دولي مختلف.

والملاحظة الجوهرية، هنا، أن هذا الاستقطاب لا يقتصر على البعد السياسي، بل يمتد إلى البعد العسكري عبر توريد الأسلحة، وإلى البعد المالي عبر تمويل الأطراف المتصارعة، وإلى البعد الإعلامي عبر شبكات فضائية وإلكترونية موجهة. هذا التداخل متعدد الأبعاد يجعل الاختراق الخارجي ظاهرة مركّبة، يصعب معالجتها بأدوات دبلوماسية تقليدية، ويستدعي مقاربة شاملة تتجاوز القراءة الأحادية لـ«التدخل الأجنبي» بوصفه فعلاً عابراً، لتأطيره بوصفه بنية دائمة لإعادة إنتاج التفكك(23).

المطلب الثاني ـ عولمة الصراع المحلي وتحويل الساحة الليبية إلى مسرح للحروب بالوكالة وتصفية الحسابات الجيوسياسية:

تحوّلت الساحة الليبية، منذ منتصف العقد الماضي، إلى مسرح مفتوح للحروب بالوكالة بين قوى إقليمية ودولية تتنازع على النفوذ في حوض المتوسط وشمال إفريقيا، في مشهد يجسّد عولمة الصراع المحلي بمعناه الحرفي. لم تعد ليبيا ساحة نزاع داخلي فحسب، بل غدت امتداداً لصراعات إقليمية ودولية سابقة عليها، تُدار عبر وكلاء محليين يحملون أجندات متناقضة(24).

تتجسّد هذه الديناميكية في تدخل تركيا العسكري المباشر منذ أواخر 2019 لدعم حكومة الوفاق، عبر إرسال قوات نظامية وعناصر من الجيش الوطني السوري الموالية لأنقرة، فضلاً عن توقيع اتفاقيتي ترسيم الحدود البحرية والتعاون العسكري. هذا التدخل لم يكن مفرداً، بل جاء في مواجهة دعم مصري-إماراتي-فرنسي-روسي للجانب الشرقي، عبر تسليح وتدريب قوات الجيش الوطني الليبي، وعبر حضور شركة «فاغنر» العسكرية الروسية الخاصة في منشآت استراتيجية. هكذا تحوّلت ليبيا إلى ساحة مواجهة مباشرة بين أنقرة من جهة، والقاهرة-أبوظبي-موسكو من جهة أخرى.

والمفارقة اللافتة، أن هذه الحروب بالوكالة لا تخدم، في العمق، مصالح الشعب الليبي، بل تخدم مصالح الفواعل الخارجية أنفسهم؛ فتركيا تسعى لتأمين عمق استراتيجي في المتوسط يوازن نفوذها في سوريا والشرق الأوسط، ومصر تسعى لتأمين عمقها الغربي وضمان عدم وصول قوة معادية إلى حدودها الشرقية، والإمارات تسعى لمواجهة المد الإخواني، وروسيا تسعى للوصول إلى موانئ متوسطية وموازنة الناتو، وفرنسا تسعى للحفاظ على نفوذها الإفريقي الفرنكفوني. كل طرف له حساباته الخاصة، ولا علاقة لها بمصلحة ليبيا بوصفها دولة وشعباً.

تترتب على هذه الديناميكية نتيجة استراتيجية بالغة الخطورة؛ فحين يتحول الصراع المحلي إلى حرب بالوكالة، يصبح أي حل سياسي داخلي مرتهناً بالتوافقات الإقليمية والدولية. لا يمكن للأطراف الليبية أن تتفق ما لم تتفق أنقرة مع القاهرة، أو ما لم تتفق موسكو مع واشنطن، أو ما لم يتبلور موقف أوروبي موحد. هذا الارتهان المتبادل يفسر، جزئياً، إخفاق المسارات السياسية المتعاقبة — من اتفاق الصخيرات 2015 إلى مسار جنيف 2020 إلى مسارات القاهرة وباريس وبرلين — في إنتاج تسوية مستدامة، رغم الحضور الدولي الكثيف(25).

المطلب الثالث ـ آليات التغذية المرتدة — كيف يمنع التدخل الخارجي المتعدد نشوء سلطة مركزية ليبية موحدة؟ :

تتجلى آليات التغذية المرتدة بين التفكك الداخلي والاختراق الخارجي في مستويات متعددة، يصعب فكّها بمعزل عن بعضها البعض؛ فهي تعمل في آن واحد على المستوى العسكري، والمستوى المالي، والمستوى السياسي-الدبلوماسي، والمستوى الرمزي-الإعلامي. كل مستوى من هذه المستويات يغذي الآخر ويتغذى منه، في مشهد دائري يصعب فيه تحديد نقطة الانطلاق ونقطة الوصول. هذه الدائرية هي ما يجعل تفكك بنية الدولة في ليبيا معضلة مستعصية على الحلول الجزئية(26).

على المستوى العسكري، يوفّر التدخل الخارجي للفواعل المحلية المتصارعة غطاءً تسليحياً وتدريبياً يمنع أي طرف من حسم المعركة لصالحه، فيتحول الصراع إلى حالة توازن عسكري سلبي لا ينتصر فيه أحد ولا يُهزم فيه أحد. هذا التوازن، رغم هشاشته، يديم حالة اللاسلم واللاحرب، ويمنع تشكّل سلطة مركزية موحدة قادرة على احتكار العنف الشرعي. كل طرف، إذن، يبقى مرتهناً بمعونه الخارجي، وكل داعم خارجي يبقى مرتهناً بوجود موكله المحلي.

على المستوى المالي، يوفّر التدخل الخارجي للفواعل المحلية تمويلاً يمنعها من الانخراط الجدي في مسار تسوية وطنية يُفترض فيه إعادة توزيع السلطة والمورد. التمويل قد يكون مباشراً، عبر تحويلات نقدية أو دعم عسكري، أو غير مباشر، عبر تسهيل تصدير النفط خارج الإطار المؤسسي الرسمي، أو عبر دعم ميزانيات حكومات موازية. هذا التمويل يجعل كل طرف قادراً على الصمود دون الحاجة إلى تسوية، فيتأبد الجمود وتتحول حالة الانقسام إلى بنية دائمة.

وعلى المستوى السياسي-الدبلوماسي، يوفّر التدخل الخارجي للفواعل المحلية غطاءً شرعياً دولياً، عبر الاعتراف الرسمي أو شبه الرسمي، أو عبر دبلوماسية موازية في المحافل الدولية. هذا الغطاء يجعل كل طرف قادراً على المقاومة دون الانزواء، ويعزّز موقفه التفاوضي. غير أن هذا الغطاء نفسه يفرض قيوداً؛ فكل طرف يصبح ملزماً بمراعاة مصالح داعمه الخارجي، ولا يستطيع المضي في تسوية قد تضر به. هكذا تُغلق دائرة التغذية المرتدة، ويصبح أي حل وطني موحد رهناً بتوافق خارجي قد لا يتحقق إلا بصعوبة بالغة، إن تحقق أصلاً(27).

وعلى المستوى الرمزي-الإعلامي، يقدّم التدخل الخارجي للفواعل المحلية شبكة إعلامية موازية تُرسّخ شرعيتها وتُشوّه خصومها، عبر قنوات فضائية ومنصات إلكترونية تموّلها دول خارجية وتُدار من عواصم إقليمية. هذا الغطاء الإعلامي لا يقتصر على البعد الدعائي، بل يمتد إلى إعادة صياغة الوعي الجمعي الليبي وتأطيره وفق سرديات متعارضة، كل منها تخدم مشروعاً سياسياً محدداً. النتيجة المتراكمة لهذه المستويات الأربعة مجتمعة — العسكري والمالي والدبلوماسي والإعلامي — هي استحالة عملية لنشوء سلطة مركزية ليبية موحدة ما لم يحدث تحول جذري في موازين القوى الإقليمية والدولية، أو ما لم يبلور الفاعل المحلي إرادة جماعية تتجاوز منطق الارتهان المتبادل وتؤسس لمشروع وطني مستقل.

مناقشة النتائج:

تشكل هذه الفقرة الجسر التحليلي بين عرض المعطيات في المباحث السابقة وبين استخلاص النتائج النهائية للبحث، وتنتظم حول ثلاثة محاور أساسية: الإجابة على تساؤلات الدراسة، واختبار الفرضيات، وتوضيح مدى تحقق الأهداف.

أولاً ـ الإجابة على تساؤلات الدراسة :

أجاب المبحث الثاني عن التساؤل الأول المتعلق بطبيعة تحولات بنية الدولة والشرعية السياسية في ليبيا بعد 2011؛ إذ كشف التحليل عن ترابط وثيق بين تصدع

الاحتكار الشرعي للقوة وتشظي السلطة السياسية. فحين تتوزع أدوات العنف بين فواعل مسلحة غير رسمية، وحين تتصدع المؤسسات السيادية إلى شطرين متنافسين، يصبح الحديث عن دولة مركزية موحدة ضرباً من المحال، وتتحول السلطة من بنية سيادية إلى ساحة صراع يومي. هذا التصدع، أسس، بحكم الواقع، للإجابة على التساؤل الثاني؛ إذ شكّل فراغ السلطة وتعدد الأطراف المحلية المتصارعة ثغرة أمنية وسياسية جذبت الاختراق الخارجي وشرعنته تحت ذرائع متعددة، من حماية الإمدادات إلى مكافحة الإرهاب.

وفيما يخص التساؤل الثالث، فقد كشف المبحث الثالث، عبر تفكيك ديناميكيات الاختراق الخارجي، عن إجابة واضحة تتمحور حول آلية «التغذية المرتدة»؛ حيث تحوّل الفاعلون الخارجيون إلى حماة للانقسامات المحلية لضمان مصالحهم، فأصبح الاختراق الخارجي سبباً رئيسياً لإعادة إنتاج التفكك الداخلي، لا مجرد نتاج له. هذه الدائرية الجدلية بين الداخل والخارج، التي تجاوزت منطق السببية الأحادي، تمنع أي تسوية وطنية من الاستدامة ما لم تُكسر حلقة التغذية المرتدة نفسها، وهو ما يفسر استعصاء الأزمة الليبية على الحل رغم تعدد المسارات الدبلوماسية.

ثانياً ـ اختبار ومناقشة الفرضيات:

أثبتت مناقشة الوقائع صحة الفرضية الأولى؛ إذ أكدت المناقشة المنهجية وجود حلقة مفرغة وتغذية متبادلة بين التفكك المؤسسي والأمني بالداخل وبين عمق مستويات الاختراق الخارجي. فكلما تزايد التفكك، تعمقت حاجة الأطراف المتصارعة للاستقواء بالخارج، مما سمح بمزيد من الاختراق الجيوسياسي للدولة، والاختراق بدوره يغذي التفكك ويؤبده. هذه الدائرية لا تنفصم، بحكم بنيتها، إلا بتدخل خارجي يكسر المنطق، أو ببناء داخلي يفرض سيادته، وكلا الأمرين صعب المنال في ظل موازين القوى الراهنة.

وتأكدت أيضاً صحة الفرضية الثانية؛ حيث أثبت التحليل أن تضارب مصالح القوى الإقليمية والدولية المخترقة لليبيا يحول دون التوصل إلى صيغة تفاهمية وطنية موحدة، وبالتالي يُفشل أي مساعٍ جادة لإقامة سلطة مركزية قوية. هذا الفشل ليس عرضياً، بل بنيوياً، مرتبط بطبيعة المصالح المتعارضة لأنقرة والقاهرة وأبوظبي وباريس وروما وموسكو وواشنطن في الساحة الليبية. كل قوة لها موكّلها المحلي، وكل موكّل محلي يحتاج إلى داعمه للاستمرار، فيُعاد إنتاج أزمة الدولة باستمرار، وتتحول ليبيا إلى مسرح دائم لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية.

ثالثاً ـ توضيح مدى تحقق الأهداف:

نجح البحث في تحقيق هدفه الرئيسي بتقديم مقاربة تحليلية متكاملة في علم السياسة تفسر الترابط العضوي الجدلي بين الداخل والخارج في الحالة الليبية، تجاوزت القراءات الاختزالية التي اكتفت بالبعد الداخلي أو الخارجي وحده. كما بيان قدرة الورقة على تقديم نموذج نظري يُسهم في فهم كيفية تحول الأزمات الوطنية الانتقالية إلى أزمات دولية مركبة ومستعصية على الحل، عبر ربط أدبيات الدولة الهشة بأدبيات الاختراق الخارجي ضمن إطار تحليلي جدلي. غير أن البحث، رغم ما قدمه، يبقى مفتوحاً على استكمالات مستقبلية، خاصة فيما يتعلق بقياس دلالة العلاقة بين مؤشرات التفكك ومؤشرات التدخل الخارجي بمنهجية كمية تستوعب تطورات ما بعد 2024.

والملاحظة المنهجية الجوهرية، هنا، أن المقاربة التحليلية المعتمدة أتاحت تجاوز ثنائية الداخل والخارج التي طغت على جل الدراسات السابقة؛ فالدولة، في القراءة المعروضة، لا تُفهم بمعزل عن البنية المؤسساتية للسلطة، ولا عن موازين القوى الإقليمية والدولية، بل في تقاطعهما الديناميكي. غير أن هذا الإطار، رغم ثرائه، يصطدم بتحفظات لا يمكن إغفالها؛ فالحالة الليبية تتسم بتعقيد يستعصي على التعميم، والمتغيرات الميدانية تتغير بسرعة تفوق أحياناً قدرة البحث الأكاديمي على رصدها. لذلك يُقترح أن تُكمل الدراسات اللاحقة هذا الجهد بمقاربات كمية تقيس ارتباطاً دالاً إحصائياً بين مؤشرات التفكك ومؤشرات التدخل الخارجي، وهو ما يفتح أفقاً بحثياً جديداً يستحق التنظير والتطبيق.

الخاتمة ـ النتائج والتوصيات:

تأسيساً على ما تقدم، تخلص هذه الدراسة إلى أن المعضلة الليبية لا يمكن اختزالها في مجرد نزاع سياسي على مقاعد الحكم، بل هي أزمة بنيوية عميقة تضرب أساس وجود الدولة الوطنية وشرعية سلطتها المركزية. لقد تضافرت عوامل التفكك الهيكلي والأمني في الداخل مع وتيرة الاختراق الجيوسياسي في الخارج لتشكل حلقة مفرغة يعيد فيها كل عامل إنتاج الآخر وتغذيته. وبناءً على ذلك، يغدو الخروج من هذه الجدلية رهناً بكسر مسارات التبعية الخارجية بالتوازي مع إعادة بناء عقد اجتماعي ومؤسسي وطني موحد وقادر على فرض سيادته الفعلية على الأرض والموارد.

أولاً ـ النتائج:

أولاً: تعود جذور أزمة السلطة في ليبيا إلى انهيار الاحتكار الشرعي للقوة المادية وتوزع السلاح والسيادة بين فواعل مسلحة محلية متعددة الولاءات، مما أفرغ مؤسسة الجيش الوطني من مضمونها السيادي.

ثانياً: إن الانقسام المؤسسي والتشريعي القائم بين طرابلس والبيضاء خلق فراغاً سياسياً ودستورياً ممتداً، مما أتاح للقوى الإقليمية والدولية التدخل لفرض أجنداتها المتعارضة تحت ذرائع متعددة.

ثالثاً: يعمل الاختراق الخارجي المتعدد كمتغير معرقل؛ إذ يوفر الغطاء المالي والعسكري لاستمرار الفواعل المحلية في رفض التنازل، مما يجهض مساعي بناء سلطة مركزية موحدة حتى عام 2026 ويؤبد حالة اللاسلم واللاحرب.

رابعاً: تتحول الساحة الليبية إلى مسرح للحروب بالوكالة وتصفية الحسابات الجيوسياسية، فيصبح أي حل سياسي داخلي مرتهناً بالتوافقات الإقليمية والدولية قبل توافق الأطراف الليبية نفسها.

خامساً: تتآكل الهوية الوطنية الجامعة لصالح انتماءات فرعية؛ جهوية وقبلية ومناطقية، فيتعزز منطق الانقسام ويصعب بناء توافق وطني شامل على قواعد اللعبة ما لم يُعاد بناء الانتماء الوطني المشترك.

ثانياً ـ التوصيات:

أولاً: الإسراع في توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية تحت قيادة وطنية واحدة لإنهاء حالة فوضى السلاح واحتكار أدوات العنف الشرعي للدولة، بوصف ذلك الركيزة الجوهرية لأي بناء سيادي مستدام.

ثانياً: بناء مسار دستوري وطني جامع وتوافقي يفضي إلى انتخابات عامة تنهي أزمة الشرعيات السياسية المتوازية وتؤسس لسلطة مركزية شرعية وممثلة للجميع، بمرجعية دستورية عليا مستقرة.

ثالثاً: خلق استراتيجية دبلوماسية ليبية موحدة ومحايدة تسعى إلى تحييد التدخلات السلبية للقوى الخارجية والحد من الاختراق الجيوسياسي للبلاد، عبر تفاعل بنّاء مع الجوار الإقليمي والمجتمع الدولي.

رابعاً: إطلاق مسار وطني لإعادة بناء الهوية الجامعة عبر إصلاح التعليم والإعلام والمؤسسات الثقافية، بما يقلص الانتماءات الفرعية الحادة ويعزز الولاء الوطني المشترك بوصفه شرط تماسك هيكل الدولة.

خامساً: تفعيل آليات الشفافية المالية على عوائد الموارد السيادية لكسر الارتهان المتبادل بين الفاعل المحلي والراعي الخارجي، عبر رقابة مدنية ودولية مشتركة تفتح ملفات التمويل العابر للحدود.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المراجـــــــــــــع:

(1) حسن محمد عليه حمزة، «الأزمة السياسية الليبية وانعكاساتها على إيرادات النفط: تحديات الاستقرار الاقتصادي والطاقة (2011-2025)»، مجلة المعيار، جامعة الجلفة، المجلد 17، العدد 1، 2025، ص 218-233.

(2) وائل محمد جبريل، «واقع إدارة الأزمات في الشركات النفطية الليبية: دراسة حالة على شركة الخليج العربي للنفط بمدينة بنغازي»، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، المجلد 5، العدد 1، 2020.

(3) لزهر عبد العزيز وصولي خالد، «تحديات بناء الدولة الليبية بعد حراك 2011»، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة الوادي، المجلد 14، العدد 1، 2021، ص 1001-1025.

(4) رشيد علوش، «النخبة والمجتمع في ليبيا وإشكالية بناء الدولة بعد 2011»، مجلة فكر، المجلد 6، العدد 2، 2021.

(5) أحمد الزروق الرشيد، «إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011-2016»، مجلة مدارات سياسية، 2018.

(6) كشان رضا، «التدخل الأجنبي في الشؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي: دراسة حالة ليبيا»، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 7، العدد 2، 2022.

(7) الجمل عصام، «دور القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الأزمة الليبية»، مجلة العلوم الإدارية والسياسية، المجلد 3، العدد 2، 2025، ص 1-45.

(8) حسن محمد عليه حمزة، مصدر سابق، ص 220-225.

(9) وائل محمد جبريل، مصدر سابق، ص 45-50.

(10) برابح حمزة وبوحنية قوي، «الدولة الفاشلة في ليبيا واليمن وتداعياتها على الأمن في المنطقة العربية»، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 1، 2021، ص 1681-1698.

(11) بوشوشة سارة ومدوني علي، «الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية بعد ثورة 17 فيفري 2011»، مجلة الأستاذ الباحث، المجلد 6، العدد 3، ديسمبر 2021.

(12) أمينة سرير عبد الله وأمينة بوبصلة، «تدخل حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية - التأثير الإقليمي والدولي»، مجلة السياسة العالمية، المجلد 4، العدد 3، 2019، ص 179-207.

(13) بوستي توفيق وبخوش سامي، «السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي: قراءة في الأبعاد والإتجاهات»، مجلة إرويات، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، المجلد 6، العدد 1، 2021.

(14) صادق هادي، «لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية: قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج (دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج)»، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 2، العدد 1، 2019.
(15) لبدي حنان، «ليبيا بين التفكك الداخلي والاختراق الخارجي»، دفاتر السياسة والقانون، جامعة طاهري محمد بشار، المجلد 13، العدد 3، 2021.
(16) الخنفاس المصري رمضان مصباح سعيد، «أثر تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1973-2013»، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، 2018.
(17) باسل محسن مهنا وحيدر كاظم، «الاستراتيجية التركية في شرق البحر المتوسط والتدخل العسكري في ليبيا (مقاربة جيوبولتيكية)»، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد 75، 2024.
(18) زينب عبد العال سيد رمضان، «أزمة الدولة في ليبيا: دراسة في الجغرافيا السياسية»، مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد، العدد 25، الجزء 2، 2023، ص 37-129.
(19) بن مساهل آلاء الرحمن، «نحو تفعيل دبلوماسية الطاقة في منطقة شرق المتوسط»، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 2، 2024.
(20) أيمن شبانة، «التدخل التركي في ليبيا: الدوافع والتداعيات»، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية - لندن، يناير 2024.
(21) أحمد زكريا الباسوسي، «تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط»، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، 2021.
(22) الجميلي مالك دحام متعب حمادي، «الأثر الاستراتيجي للمتغير النفطي في أحداث ليبيا: حوار في أزمة 2011»، مجلة حمورابي للدراسات، المجلد 11، العدد 41، آذار 2022.
(23) عبدالقادر رحاب عبد السلام عمر، «دور العوائد النفطية في تمويل قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا»، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق - كلية التجارة، المجلد 39، العدد 2، 2017.
(24) محي الديني خيرة وختو فايزة، «الجزائر وإدارة الأزمة في ليبيا»، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 2، 2024، ص 907-920.
(25) فرج محمد يونس، «انعكاسات النفط على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان في ليبيا»، 2021.